

كانت او نقلا الا بظاهرة اما بالنسبة الى البسم ولا يقبل ايضا صدقة
من مال حرام لان الله تعالى طيب لا يقبل الا الطيب فقد قرب عليه الصلاة
والسلام عدم قبول الصدقة من الحرام بعدم قبول الصلاة بدو الطهارة
اي اياها ان الصدقة تركبة النفس من الاوصار وطهارة لها كما ان الوضوء تركبة
لها قتيلا **قوله** والقول هي الخيانة في المعتم قال ابن السكيت لم ينعم
في المعتم ادخل غلولا وقرا وما كان ليبي ان يغفل او يغفل بمعنى جعل
يعقوبه ومعنى يغفل يجعل معصية احد هما حجابا عن الاخر ان ياخذ من
غنيمته ولا يخرجون اي يسيب الى الغلول قال ابو عبيد الغلول
من المعتم خاصته ولا نزاه من الخيانة ولا من الحقد وتماما بين
ذلك اغفل يغفل ومن الحقد غفل بالكرس ومن الغلول غفل بالضم
كذا في الصحاح **قوله** اما الكتاب فقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد
اعلم ان كلامنا هنا يقع على ثلاث مقامات الاولى في الدليل الذي يجب
ستر العورة والثاني في بيان ما يكون عورة وما لا يكون والثالث في بيان
اي مقدار من الكساف للعورة يكون مانعا لجزء الصلاة واي مقدار
لا يكون مانعا اما الاول فنقول يجب على المصلي ان يستعمر عورته قبل
ان يسرع في الصلاة بالنص في المذكرة في المتن ويقوله تعالى عليه
السلام لا يقبل صلاة الخائض الا بخاري البائنة اما وجه الاستدلال
مالا فانه من ان الله تعالى امر باخذ الزينة عند كل مسجد والمراد بستر
العورة لاجل الصلاة لاجل الناس بل ثبت وجوب ستر العورة
لاجل الناس بآلة اخرى مثله قوله تعالى ولا يلبسوا زينة من الالة وقوله
عليه

عليه الصلاة والسلام لم يجره وارثك وقوله عليه الصلاة والسلام
عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته المعتبرة لك من الالة التي تعرف
في كتاب الخطر والباحة وهذا لان الناس في السوق كل من منهم
في المسجد ولو كان لاجل الناس تعالى عند كل مسجد كاستوى كذا في البسم
وكان معناه خذوا ما بوازي عورتكم عند كل صلاة لان اخذ الزينة
تقسما بحال لان المراد من الزينة هنا ستر العورة والستر فعل
عرض واخذ العرض بحال فارد بسترها واريد بسترها وهو اللبس بخمار
فكان من باب اطلاق اسم الحال على الحال او كذا هاجا بران الوجوب
انقال الصوري بين الحال والحل فيكون احل بستر العورة في
الصلاة والامر للوجوب فان قلت الازمة تزلت في شأن الطواف
فانهم كانوا يطوفون عراة ويقولون لا نعبد الله في ثياب اذننا
فيها ف تزلت كيف يكون حجة في وجوب ستر العورة في الصلاة
قلت الاصل ان العورة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب عندنا
على ما عرف في الاصول وهذا القطع عام لانه قال عند كل مسجد
ولم يقل عند المسجد الحرام فيجعل العموم واما وجه الاستدلال
بقوله عليه الصلاة والسلام اولكم لم يوبان لغفلة استخار و
معناه الا خاضع للحالة التي كانوا عليها من ضيق الثياب وفي
ضمنه الفتوى من طريق القوي اذا كان ستر العورة واجبا
لا سيما في الصلاة وليس لكلام ثوبان فكيف لم تعلموا جوازها
في الثوب الواحد قاله الخطابي والرواية الاخرى بمعناه واما المقام
الثاني فهو ان عورة الرجل مع ظهوره من بطنه وعورة المرأة جميع
الجسم تحت سترته الى تحت ركبته ومن الالة القنينة
والمدبر وام الولد والكجينة مخرج عورة الرجل